النفط ينخفض وسط التهديدات الجمركية وارتفاع المخزونات ومخاوف تراجع الطلب

31 يوليو، 2025

تراجعت أسعار النفط اليوم الخميس مع تقييم المستثمرين لمخاطر نقص الإمدادات في ظل سعي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإيجاد حل سريع للحرب في أوكرانيا من خلال فرض المزيد من الرسوم الجمركية، إلا أن الزيادة المفاجئة في مخزونات الخام الأمريكية أثرت على الأسعار.

انخفضت عقود خام برنت الآجلة لشهر سبتمبر، والتي تنتهي يوم الخميس، بمقدار 18 سنتًا، أو 0.3%، لتصل إلى 73.06 دولارًا للبرميل عند الساعة 06:50 بتوقيت غرينتش. وانخفض عقد برنت الأكثر نشاطًا لشهر أكتوبر بمقدار 26 سنتًا، أو 0.4%، ليصل إلى 72.21 دولارًا.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر سبتمبر بمقدار 17 سنتًا، أو 0.2%، ليصل إلى 69.83 دولارًا للبرميل. واستقر كلا

الخامين المرجعيين على ارتفاع بنسبة 1% يوم الأربعاء.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في فيليب نوفا: "استقرت عقود النفط اليوم، متذبذبةً ضمن نطاق ضيق، إذ لم يتوصل أيٌّ من المشترين والبائعين إلى اتخاذ قرار حاسم بشأن رفع أو خفض الأسعار، لا سيما مع اقتراب الموعد النهائي المحدد في الأول من أغسطس" لفرض رسوم جمركية أمريكية جديدة.

وأضافت ساشديفا: "من جهة، لا يزال خطاب ترمب المتشدد بشأن عقوبات النفط الروسية يدعم علاوات السوق الضيقة. ومن جهة أخرى، فإن قوة الدولار، وضعف مؤشرات النمو العالمي، والزيادة المفاجئة في تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تُحدّ من المكاسب".

أعلن ترمب أنه سيبدأ بفرض إجراءات على روسيا، بما في ذلك فرض رسوم جمركية ثانوية بنسبة 100% على شركائها التجاريين، إذا لم تُحرز تقدمًا في إنهاء الحرب في غضون 10-12 يومًا، مُقدّمًا بذلك موعدًا نهائيًا سابقًا مدته 50 يومًا.

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في فوجيتومي للأوراق المالية: "لا تزال المخاوف من أن الرسوم الجمركية الثانوية على الدول المستوردة للنفط الروسي ستؤدي إلى شحّ في الإمدادات تُحفّز الإقبال على الشراء".

كما حذّرت الولايات المتحدة الصين، أكبر مشترٍ للنفط الروسي، من أنها قد تواجه رسومًا جمركية ضخمة إذا استمرت في الشراء. وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن عقوبات جديدة على أكثر من 115 فردًا وكيانًا وسفينة مرتبطة بإيران، في إشارة إلى أن إدارة ترمب تُضاعف حملتها "للضغط الأقصى" بعد قصف المواقع النووية الرئيسية في طهران في يونيو.

واتخذت الولايات المتحدة يوم الأربعاء إجراءات حاسمة لعرقلة قدرة النظام الإيراني على تمويل أنشطته المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك برنامجه النووي، ودعمه للجماعات الإرهابية، وقمعه لشعبه. وفرضت وزارة الخارجية الأميركية عقوبات على 20 كيانًا لتورطها في تجارة النفط الإيراني أو المنتجات النفطية أو البتروكيميائيات الإيرانية، وحددت 10 سفن كممتلكات مُجمّدة. تستهدف هذه الإجراءات شركة تشغيل محطة، وشركات إدارة سفن، ومشترين بالجملة قاموا بشكل جماعي بتسهيل تصدير وشراء ملايين البراميل من النفط الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماويات الإيرانية.

وُصنّف وزارة الخزانة الأمريكية العديد من شركات إدارة السفن التي تورطت ناقلاتها في شحنات غير مشروعة وممارسات شحن خادعة أخرى، مما يُعرّض تدفقات التجارة العالمية للخطر. كما تُصنّف الوزارة مُشغّلاً صينياً لمحطة للنفط الخام ومنتجات البترول، والذي استقبل مراراً وتكراراً نفطاً خاماً إيرانياً، بما في ذلك من ناقلات مُصنّفة من قِبل الولايات المتحدة.

إضافةً إلى ذلك، تم تصنيف شركات عديدة في الهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا بسبب مبيعاتها ومشترياتها الكبيرة من المنتجات البتروكيميائية الإيرانية. وكما صرّح الرئيس ترمب، فإن أي دولة أو شخص يختار شراء النفط الإيراني أو البتروكيميائيات الإيرانية يُعرّض نفسه لخطر العقوبات الأميركية، ولن يُسمح له بإجراء معاملات تجارية مع الولايات المتحدة.

في غضون ذلك، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 7.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 25 يوليو لتصل إلى 426.7 مليون برميل، مدفوعةً بانخفاض الصادرات، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الأربعاء. وكان المحللون يتوقعون انخفاضًا قدره 1.3 مليون برميل.

في حين، انخفضت مخزونات البنزين بمقدار 2.7 مليون برميل لتصل إلى 228.4 مليون برميل، وسط ارتفاع الطلب الصيفي، متجاوزةً بذلك بكثير التوقعات بانخفاض قدره 600 ألف برميل.

وصرح تازاوا من شركة فوجيتومي للأوراق المالية: "أظهرت بيانات المخزونات الأمريكية ارتفاعًا مفاجئًا في مخزونات النفط الخام، لكن انخفاضًا أكبر من المتوقع في مخزونات البنزين دعم التوقعات بارتفاع الطلب خلال موسم القيادة، مما أدى إلى تأثير محايد على سوق النفط".